2022

تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة

د. عبير محمد علي عبد الخالق

أستاذ مشارك في الاقتصاد بكلية الإدارة والتكنولوجيا

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ملخص

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين اهتماماً متزايداً بدراسة محددات التنمية الاقتصادية وآليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي أقرتها منظمة الأمم المتحدة وتعهدت دول العالم– ومنها دول المنطقة العربية– بالعمل على تحقيق مستهدفاتها. ورغم الجهود التي تبذلها أغلب الدول العربية لمواكبة المنافسة العالمية الشرسة في هذا الصدد، إلا أن مردود تلك الجهود على تحقيق الأهداف الإنمائية لا يزال محدوداً وهو ما يفرض على تلك الدول تحدي الأساليب التقليدية وتطوير آليات تنموية أكثر اتساقاً مع معطيات الواقع المعاصر. ومن هذا المنطلق سعت الدراسة الحالية إلى تحليل ركائز التنمية الاقتصادية وتحدياتها في الدول العربية لاستخلاص فرص تطويرها بهدف مساعدة صناع القرار وواضعي السياسات التنموية على تصميم استراتيجية متكاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية، أخذاً في الاعتبار كل من الخصائص المشتركة لدول المنطقة، وعناصر الطبيعة الخاصة لكل دولة على حدة. وقد تم الاستناد في التحليل إلى كل من تقارير الأمم المتحدة لتقييم الأهداف الإنمائية، ومؤشرات التنمية العالمية والإقليمية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد العربي، فضلاً عن تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الأهداف الإنمائية، التنمية في المنطقة العربية، مؤشرات التنمية في الدول العربية، مقومات التنمية العربية، تحديات التنمية الاقتصادية.

Abstract

The beginning of the twenty-first century witnessed an increasing interest in studying the determinants of economic development and the mechanisms for achieving the third millennium development goals, which were approved by the United Nations and the countries of the world - including the Arab countries - pledged to work to achieve their goals. Although the efforts made by most Arab countries to keep pace with the fierce global competition in this regard, the impact of these efforts on achieving development goals is still limited, which forces these countries to challenge

the traditional methods and develop new development mechanisms that are more consistent with the contemporary variables. In that regard, the current study aimed at analyzing the pillars and challenges of economic development in the Arab countries to explore opportunities for its development in a way that would help decision-makers and development policy- designers to build an integrated strategy to achieve development goals in the Arab region, considering both the common characteristics of the region's countries and the special nature of each country separately. The analysis mainly depended on the United Nations reports to assess development goals and global and regional development indicators issued by the World Bank and the Arab Monetary Fund, and the global competitiveness reports issued by the World Economic Forum.

Key Words: Economic development, millinum development goals, development in the Arab region, development indicators in Arab countries.

1- مقدمة

أثبتت التجارب الدولية والدراسات المعاصرة أن نجاح جهود التنمية وتحقيق أهدافها يتوقف على تنمية الموارد المادية وغير المادية المتاحة، فضلاً عن التخصيص الأمثل لتلك الموارد بما يكفل تحقيق معدلات مرضية من التنمية وإنجاز المستهدفات التنموية المرجوة بما يستلزمه ذلك من مشاركة فعالة بين كافة أطراف المجتمع وأطيافه وفئاته. وتزامناً مع تزايد قوى العولمة الاقتصادية واحتدام المنافسة العالمية على كافة المستويات– وخاصة المستوى الاقتصادي– شهدت العقود الأخيرة تطوراً في مفهوم التنمية الاقتصادية ومحدداتها على نحو أدى إلى تراجع دور السياسات التقليدية التي تقتصر على الجانب الاقتصادي ودفع الحكومات إلى تبني آليات ومقاييس جديدة تلائم ديناميكيات الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وتشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية في إطار مبدأ الاستدامة بما يكفل الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية المحلية والإقليمية والدولية. وقد بذلت الدول العربية– شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم– جهوداً متواصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية

المرجوة، إلا أن مردود تلك الجهود كان ضعيفاً وفقاً للمؤشرات العالمية في هذا السياق. كذلك تضمنت الفترة منذ بداية عام 2020 وحتى وقت إعداد هذه الدراسة تحدياً ضخماً لمسيرة التنمية في العالم كله– ومنه دول المنطقة العربية– حيث ألقت جائحة كورونا بتداعياتها على الأداء الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس بلا شك على مؤشرات التنمية في الدول العربية وقدرتها على تحقيق المستهدفات الإنمائية المرجوة. واستناداً إلى ما سبق تستهدف الدراسة الحالية فهماً جيداً وتحليلاً دقيقاً للعوامل والمقومات المحورية التي ترتكز إليها التنمية في الدول العربية وتقييمها من حيث مدى تحقيقها للأهداف الإنمائية، فضلاً عن استخلاص فرص تطوير تلك المقومات والاستفادة من إمكانات المنطقة العربية بما من شأنه تعظيم المردود الإيجابي لسياسات التنمية في المنطقة.

1-1 مشكلة الدراسة

رغم امتلاك الدول العربية العديد من الفرص والإمكانات غير المستغلة، تواجه الدول العربية تحديات غير مسبوقة في سعيها لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، حيث تشير البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية، فضلاً عن تقارير الأمم المتحدة بشأن أداء الدول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية إلى تراجع الوضع النسبي لأغلب الدول العربية، وهو ما يستلزم إعادة النظر في الآليات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وسبل الاستفادة من الإمكانات والفرص المتاحة. ولذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

كيف يمكن تعظيم الاستفادة من إمكانات المنطقة العربية لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها؟

2-1 هدف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وسعياً للإجابة عن السؤال البحثي السابق، تهدف الدراسة إلى تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة (2000– 2020) وفرص تطويرها من خلال تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في تلك الدول في الفترة المشار إليها في ضوء التحديات القائمة والإمكانات المتاحة لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية.

3-1 منهجية ونطاق الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي نظراً لكونه من أكثر أساليب التحليل ملاءمة لطبيعة البحث في مجال اقتصادات التنمية، حيث يتم استقراء بيانات سلاسل زمنية للمتغيرات محل الدراسة، والتي يتم جمعها من عدة مصادر، من أهمها التقارير السنوية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤشرات التنمية العالمية والإقليمية الصادرة عن كل من البنك الدولي وصندوق النقد العربي، فضلاً عن تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمتعلقة بالدول العربية خلال فترة الدراسة. كذلك تعتمد الدراسة التطبيقية على الأدبيات الاقتصادية السابقة، والتي تناولت التجارب الدولية والإقليمية والمحلية فيما يتعلق بجهود تحقيق أهداف التنمية واستخلاص فرص استفادة الدول العربية منها.

وتتمثل **الحدود المكانية للدراسة** في الدول العربية، مع التركيز في الجانب التطبيقي من الدراسة على الدول التي تتوافر البيانات عنها بصورة منتظمة، وتصدر بشأنها تقارير دورية من قبل المؤسسات الدولية المعنية. بينما تتمثل **الحدود الزمنية للدراسة** في الفترة (2000- 2020). وقد تم اختيار تلك الفترة نظراً لما تضمنه عام 2000 من تبني إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة في مقرها بنيويورك، والمتعلق بصياغة الأهداف الإنمائية التي تعهدت دول العالم – والدول العربية جزء منها– بتبنيها وبذل الجهد المتواصل لإنجاز مستهدفاتها. ورغم التقلبات الحادة في البيانات في ظل تداعيات جائحة كورونا، إلا أنه تم إدراج ما أتيح من مؤشرات لعام 2020 في الدراسة التطبيقية، خاصة وأنه تم تعليق صدور عدد من التقارير الاقتصادية الدولية لعام 2020 حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 تطور مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها في الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية المعاصرة

اعتمدت الدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي على "**النمو الاقتصادي**" كمقياس للأداء الاقتصادي للدولة متمثلاً في حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أخذاً في الاعتبار معدلات النمو السكاني، ومعدلات التضخم السائدة بما يؤدي إلى

زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إلى أن ظهر مفهوم "**التنمية الاقتصادية**" باعتبارها عملية تغيير مقصود في هيكل النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي مع مراعاة البعد الاجتماعي، والمتمثل في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وذلك بهدف نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ويشير ما سبق إلى أن النمو يحدث تلقائياً، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير (Todaro, M. P., & Smith, S., 2006).

وقد أدت التطورات العالمية والإقليمية المتلاحقة منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين على كافة الأصعدة– وفي مقدمتها الصعيد الاقتصادي– إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية ليصبح أكثر شمولاً وقابلية للقياس الكمي، حيث اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية في الأدبيات المعاصرة ليشمل مبدأ "الاستدامة" في عملية التنمية فيما عرف بـ**التنمية المستدامة**، وهي عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي ومعرفي لتحقيق أهداف محددة من شأنها زيادة مستوى الرفاهية الكلية لأفراد المجتمع مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية والبيئة (Kruja, Alba.,2013).

ونظراً لكون الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في الوقت ذاته، وهو صانع التنمية والمنتفع بها، فقد اتجهت دراسات عديدة لدمج تنمية البشر في مفهوم التنمية الاقتصادية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ منها ولا ينفصل عنها. ومن ثم، اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية تعنى بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة البيئة والعدالة بين الأجيال (Costantini & Monni, 2006).

أما فيما يتعلق بتطور مؤشرات قياس معدلات التنمية الاقتصادية وتقييم أداء الدول فيها، فلم يكن سوى انعكاساً للتطور في مفهوم التنمية على النحو المشار إليه، حيث لم يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يلبي التطلعات التنموية المعاصرة، حتى وإن اقترنت مؤشراته بالمؤشرات المتعلقة بتوزيع الدخل ونسبة الناتج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي. لقد كان أحد متطلبات دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية والسياسية والبشرية والمؤسسية إلى البعد الاقتصادي للتنمية هو استحداث وتطوير مؤشرات أكثر دقة وموضوعية وقابلية للقياس الكمي لتقييم الوضع المطلق والنسبي لكل دولة في مسارها الإنمائي مثل: درجة الاعتماد على دخل الصادرات من السلع المصنعة، متوسط حجم الادخار العائلي، نسبة العمالة في كل من القطاع الصناعي والزراعي إلى إجمالي قوة العمل، حجم الاقتصاد غير الرسمي للدولة، معدلات النمو السكاني ومتوسط العمر المتوقع، معدلات

الهجرة من الريف إلى الحضر، حجم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، مؤشرات القدرة المؤسسية للحكومات والأسواق المالية، معدلات الفساد، الشفافية، وإتاحة المعلومات وأيضاً، مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية (عبد الغني، 2020، ص 403-407).

وفي اقتصاد عالمي تنافسي متغير، لا يمكن إغفال مؤشرات التنافسية العالمية التي تعكس الوضع النسبي لكل دولة من حيث المؤشرات المتعلقة بتحرير الأسواق وتنويع الصادرات السلعية وتطوير بيئة الأعمال والحوكمة. وكذلك مؤشرات تطوير جودة التعليم وتوفير البنية التكنولوجية الأساسية ودعم الابتكار والبحث العلمي وزيادة الإنتاجية بما يؤدي إلى تطوير قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية، والذي يعكس الفرص المتاحة لها في تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها (عبد الخالق، 2017، ص24).

2-2 أهداف ومقومات التنمية الاقتصادية في الأدبيات المعاصرة

لم تكن أهداف التنمية الاقتصادية أيضاً سوى انعكاس لما تضمنه مفهومها من أبعاد ومفردات على النحو المشار إليه. ففي ظل المفهوم التقليدي للتنمية اقتصرت الأهداف الإنمائية على تلك المتعلقة بزيادة حجم الدخل القومي، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية، وتحرير التبادل التجاري ودعم استثمار رؤوس الأموال وإدارة الديون. بينما تنطوي التنمية بمفهومها المعاصر على خمسة أبعاد: اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي، ومؤسسي على نحو متوازن فيما يعرف بأهداف "التنمية المستدامة"، والتي تضمنتها رؤية التنمية المستدامة لعام 2030 وتضم سبعة عشر هدفاً أساسياً مقسمة إلى مائة وتسعة وستين مقصد للتنمية المستدامة، **ويمكن إيجاز تلك الأهداف على النحو التالي:** **(UNDP, 2015)**

1- القضاء على الفقر بجميع صوره.
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
3- تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية.
4- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
6- توافر المياه النظيفة وإدارتها في إطار مبدأ الاستدامة.

7- تقليل تكلفة الطاقة النظيفة.

8- النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل اللائق.

9- تطوير البنية التحتية والصناعة وتشجيع الابتكار.

10- تقليل فجوة التنمية والحد من التفاوتات بين الدول.

11- إقامة مدن وتجمعات بشرية آمنة ومستدامة.

12- استحداث أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

13- مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره.

14- حماية الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية واستدامتها.

16- تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية.

17- دعم أوجه التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بمقومات التنمية الاقتصادية، فقد أفرزت التجارب الدولية وتطبيقاتها عدداً من الركائز التي تتبناها الدول في سعيها لتحقيق الأهداف التنموية، والتي تمثل قواسم مشتركة تحدد أهم عناصر تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية. من ذلك دراسة **(Upreti, Parash, 2015)** حول مقومات التنمية الاقتصادية ومحدداتها في الدول النامية حيث أوضحت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تعتمد على مقومات أساسية، من أهمها: الموارد البشرية، وزيادة نفقات البنية التحتية، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، ودور الحكومات. وتؤثر تلك المقومات من حيث توافرها ونوعيتها على مدى ما تحققه الدولة من إنجاز في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق تشير الدراسة إلى أهمية توفير قوة عاملة مؤهلة لتحمل مهام العملية الإنمائية، وذلك من خلال سياسات التعليم والتدريب، فضلاً عن دور الاستثمار في البنية التحتية في زيادة كفاءة الإنتاج وجذب الاستثمارات الأجنبية. من ناحية أخرى، توضح الدراسة أهمية كل من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، وتطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج، وكذلك عن دور الحكومات في توفير البنية المؤسسية والاقتصادية والسياسية الملائمة وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص وكافة فئات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. واستخلصت الدراسة أن استراتيجيات التنمية في الدول النامية يجب أن تستند إلى إدارة كفء ومثلى

لكل من المقومات الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة بما يكفل توجيه تلك المقومات نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ومن ثم تستند الدراسة الحالية إلى تقسيم مقومات التنمية الاقتصادية إلى قسمين يكمل كل منهما الآخر: مقومات تتعلق بإتاحة الموارد الطبيعية والمادية وتنميتها، ومقومات تتعلق بتوفير الموارد البشرية والموارد غير المادية فيما يطلق عليه في بعض الدراسات "رأس المال غير الملموس". ويمكن إيجاز تلك المقومات على النحو التالي:

أولاً: مقومات التنمية الاقتصادية في مجال توفير وتنمية الموارد الطبيعية والمادية

1- **توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية** حيث يشير مصطلح "تمويل التنمية" إلى توفير التدفقات المالية المحلية والخارجية وتوجيهها لتنفيذ البرامج والمشروعات الإنمائية. وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى قسمين:

أ- المصادر المحلية للتمويل، وتشمل المدخرات الاختيارية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال العام والخاص، وكذلك المدخرات الإجبارية ممثلة في مدخرات القطاع الحكومي والتمويل التضخمي.

ب- المصادر الخارجية للتمويل، وتشمل التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل مؤسسة التنمية الدولية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. كذلك تتضمن المصادر الخارجية لتمويل التنمية كلاً من الاستثمارات الأجنبية والمنح والمعونات والقروض الخارجية **(عبد الخالق، 2016 ص22)**.

2- **التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال** حيث تتطلب عملية التنمية توزيعاً عادلاً ورشيداً للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع أخذاً في الاعتبار تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الأساسية **(United Nations,1992)**. ومن ثم يجب أن تنطوي آلية التخصيص الأمثل للموارد على حفظ الموارد الطبيعية المتجددة وترشيد استهلاك الموارد غير المتجددة، والحد من التلوث البيئي، وكذلك تحسين جودة الحياة، وحماية النظام الحيوي، فضلاً عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة.

3-**الحوكمة الرشيدة وإقامة بنية مؤسسية قوية** من شأنها تعزيز السياسات الإقتصادية والتنموية بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار العدالة، والشفافية، والرقابة، والمساءلة. ويستلزم ذلك إقرار الضوابط والقوانين التي تكفل الرقابة الفعالة والمساءلة، تزامناً مع استقلالية السلطات القضائية والتشريعية، وخلق هيئات رقابية مستقلة. ويتطلب تنفيذ تلك الضوابط إجراء إصلاحات هيكلية في نظم الإدارة العامة، وتطوير الموازنات الحكومية وتحسين أداء العاملين في الإدارات الحكومية لرفع كفاءة تقديم الخدمات وضمان استقلالية الأجهزة التنظيمية.

4-**توفير بيئة الأعمال الداعمة للاستثمار ولدور القطاع الخاص** في تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وزيادة التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية. وفي هذا الصدد، تقتضي آلية التخصيص الأمثل للموارد المشار إليها سابقاً إجراء مفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات والأنشطة المختلفة بما يكفل توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بإنجاز الأهداف الإنمائية مثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما له من انعكاسات إيجابية على الأهداف المتعلقة بالحد من معدلات الفقر وتقليل معدلات البطالة وتنويع الصادرات.. وغيرها.

5-**تطوير القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية** حيث يوفر قطاع التجارة الخارجية منافذ واسعة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة، وتوفير أرصدة الصرف الأجنبي وزيادة الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية. كما يحتل التصدير أهمية خاصة من خلال دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، وقدرته على الحد من أثر التقلبات الاقتصادية غير المرغوبة. يضاف إلى ذلك دور أنشطة التصدير في دعم القدرات التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية وتعزيز قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. ويرتبط تنفيذ آلية تطوير القطاع الخارجي بتحسين التنافسية الدولية للدولة ممثلة في قدرة الدولة على توفير بيئة إنتاجية تنافسية لتحقيق زيادة مستدامة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (World Economic Competitiveness Forum,2002). وتؤدي زيادة قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد (OECD, 2006).

ثانياً: مقومات التنمية الاقتصادية في مجال تنمية الموارد غير المادية

أثبتت التجارب الدولية في مجال التنمية الاقتصادية أن نجاح الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة لا يعتمد فقط على توفير وتخصيص الموارد الطبيعية والمادية، وإنما هو رهن بتنمية واستثمار رأس المال غير المادي أو ما يطلق عليه في الدراسات المعاصرة مصطلح "رأس المال غير الملموس"، ويشمل كلاً من الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية والتنظيمية التي تمتلكها قوة العمل ورأس المال الاجتماعي المتراكم نتيجة المشاركة الفعالة بين كافة أطراف المجتمع، بالإضافة إلى العناصر المؤسسية اللازمة لتنسيق جهود تلك الدول على نحو يكفل تحسين الأداء الاقتصادي (البنك الدولي، 2008). وتتمثل آليات تنمية الموارد غير المادية للدولة في تبني الأنشطة كثيفة المعرفة، وتدريب القوة العاملة على استخدام وتطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتنمية الأصول المعلوماتية والملكية الفكرية وإدارة وتنمية المعارف والمهارات التي تمتلكها القوة البشرية في مجال تقنيات المعلومات والابتكار، ومهارات البحث العلمي والتطوير على نحو يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي (Bounfour A., Edvinsson L.,2005). **ومن أهم المقومات غير المادية للتنمية الاقتصادية ما يلي:**

أ- **تنمية الموارد البشرية وإدارة النمو السكاني،** فقد أكدت الدراسات الاقتصادية على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثماراً لايقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي (Robert Dorfman, 1990). ومن ثم اتجهت أنظار الباحثين إلى تنمية العنصر البشري للتغلب على ندرة الموارد الطبيعية ومحدودية الموارد المادية، وذلك لقدرة البشر على التجديد والابتكار وتطوير سبل استغلال الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجيتها. وتنطوي التنمية البشرية على "توسيع الخيارات الإنسانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد"، وهو ما يعني أن خطط التنمية الاقتصادية يجب أن تكفل قدراً من التوازن بين تنمية العنصر البشري، وتحقيق التنمية الاقتصادية (كرارة، 2004). وتهدف التنمية البشرية إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وإكسابه المعارف والمهارات والقدرات التى تجعله قادراً على أداء الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن يتم تخصيص الاستثمار فى رأس المال البشرى في مجالات التعليم

والتدريب والصحة وفقاً لمعدل العائد منه في كل من تلك المجالات. وقد أثبت تحليل بيانات سلاسل زمنية لعدد من الدول وجود علاقة معنوية قوية في الاتجاهين بين معدل التنمية الاقتصادية، وكل من الإنفاق العام على الصحة والتعليم بمعنى أن العلاقة بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية هي علاقة تبادلية (Gustav Ranis, 2001). من ناحية أخرى، تؤثر معدلات النمو السكاني والتوزيع العمري للسكان على العائد المتوقع من سياسات التنمية البشرية، فضلاً عن معدلات التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، رغم أهمية دور التعليم في التنمية الاقتصادية، إلا أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بمكن أن تؤدي إلى ظهور فجوة بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها ينجم عنها انخفاض مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الزيادة في أعداد الخريجين بمعدل أكبر من معدلات خلق الوظائف في القطاعات المختلفة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض العوائد الاقتصادية للتعليم وضعف مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية (Sudhir Anand & Amartia Sen, 2000) ومن ثم يجب أن ترتبط سياسات تنمية الموارد البشرية بسياسات سكانية ملائمة.

ب- **الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** ويشير اقتصاد المعرفة إلى التركيز على تراكم المعارف وتوظيفها وتطويرها بهدف تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر المعرفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. ويرتبط اقتصاد المعرفة بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة من خلال الموارد البشرية المؤهلة. ويقاس حجم الاقتصاد المعرفي ونموه باستخدام العديد من المؤشرات، مثل: نسبة المكون المعرفي من قيمة السلع والخدمات المنتجة، نسبة الصادرات والواردات المعرفية من حجم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (حواسب، هواتف، شبكة الإنترنت..) والمحتوى الرقمي، والقدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات المختلفة (ESCWA, 2004).

ج- **تطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار والتطوير،** ففي ظل ثورة المعلوماتية المعاصرة، تمثل أنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار إحدى ضرورات التنمية الاقتصادية وضماناً لاستدامتها. ويشير مفهوم الابتكار إلى كل عمل إبداعي يؤدى إلى إنتاج سلعة، أو خدمة جديدة، أو عملية تنظيم، أو تسويق جديدة على أن تدخل حيز التنفيذ ويتم الاستفادة منها (OECD, 2018). ويتطلب

تحقيق معدلات مقبولة للتنمية الاقتصادية توفير مناخ داعم للبحث العلمى والتطوير وبيئة ملائمة حاضنة له، وبناء قدرات بحثية ذات كفاءة، فضلاً عن التنسيق بين منظومة البحث العلمى داخل كل دولة وجهود الابتكار على المستوى الدولي (UNESCO, 2017). ويقاس الوضع النسبي لكل دولة فيما يتعلق بأنشطة البحث والابتكار والتطوير بمؤشرات كمية مثل: الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، عدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان، عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.. وغيرها (ESCWA, 2004).

د- **دمج العوامل النفسية والاجتماعية في عملية تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية**، وذلك من منطلق التركيز على العنصر البشري باعتباره محور عملية التنمية. وقد تناولت دراسات حديثة مدخل "الاقتصاد السلوكي"، والذي يعنى بدراسة العوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في عملية اتخاذ الأفراد لقراراتهم الاقتصادية، وهو ما يمكن استخدامه بصورة كبيرة في صياغة برامج تنموية تخاطب الفرد بناءً على احتياجاته وثقافته المجتمعية، فضلاً عن الاعتبارات النفسية التي تؤثر على قيامه بسلوك معين. (Alain Samson, 2018) واهتمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا بتأسيس وحدات متخصصة لدمج العوامل النفسية في عملية صنع القرار بهدف رسم سياسات عامة عالية الكفاءة ومنخفضة التكلفة وسريعة النتائج (Alina Neatu, 2015)، ويجرى حالياً إنشاء إدارات وهيئات مماثلة في كل من لبنان، والسعودية، والهند، وقطر بهدف الاستفادة من أدوات الاقتصاد السلوكي في تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية، وتوجيه السلوك العام في المجتمع بما يتسق وتحقيق الأهداف الإنمائية.

وقد أوضحت التجارب الدولية وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار في رأس المال غير الملموس ونمو إنتاجية عنصر العمل (Thum and Roth, 2010)، وهو ما دعا إلى العمل على إيجاد مؤشرات موضوعية لقياس الأصول الرأسمالية غير الملموسة التي تمتلكها كل دولة بما يمكن أن يساعد الحكومات في إدارة الموارد غير الملموسة بشكل أفضل والتي تحدد نجاح اقتصاداتها بشكل متزايد. وتتباين الأهمية النسبية للمقومات المشار إليها من دولة لأخرى وفقاً لعوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، إلا أن القاسم المشترك بينها هو الارتكاز إليها بهدف تعظيم الاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة وتحقيق الاتساق بين معطيات الواقع المعاصر والتغيرات المتلاحقة في النظام العالمي في

ضوء مفردات البيئة الاقتصادية في المنطقة العربية ككل وأخذاً في الاعتبار كل من الخصائص المشتركة والطبيعة الخاصة لكل دولة.

3- الإطار التحليلي والتطبيقي للدراسة

رغم جهود الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي وكذلك الإقليمي، إلا أن المنطقة العربية تشهد تراجعاً نسبياً في الأداء التنموي على المستوى الدولي. ويمكن إرجاع ذلك إلى ما تواجهه المنطقة من تحديات تتعلق بقصور الموارد التمويلية المتاحة للتنمية، والافتقار إلى سياسات اقتصادية تتسق مع التطورات العالمية وترقى إلى مستوى التطلعات والطموحات التي تنطوي عليها رؤية التنمية للألفية الثالثة. كذلك ألقت الاضطرابات السياسية والثورات والنزاعات التي شهدتها المنطقة العربية منذ بدايات العقد الثاني من القرن الحالي بظلالها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية على وجه التحديد. ومن ثم، يتعين على صناع السياسات في الدول العربية إدراك أن مسارات التنمية التي تم الاعتماد عليها في الماضي لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة. ولذلك يهدف المبحث الحالي من الدراسة إلى تحليل مؤشرات الأداء التنموي للدول العربية فيما يتعلق بمقومات التنمية المشار إليها في المبحث السابق، وذلك في ضوء الوضع النسبي للدول محل الدراسة من حيث مدى تقدمها في تحقيق الأهداف الإنمائية مع استعراض أهم التحديات ذات الصلة وفرص التغلب عليها.

3-1 تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تشهد المنطقة العربية– وفقاً للتقرير العربي للتنمية المستدامة **(ESCWA, 2020)** – تراجعاً نسبياً في تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة فيما يتعلق بأهداف القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، والحد من تغيرات المناخ. ولذا تسعى الدراسة إلى بيان: هل تمتلك الدول العربية المقومات الكافية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟ وكيف يمكنها التغلب على التحديات التي تواجهها والاستفادة من الفرص المتاحة لها في هذا الصدد؟

3-1-1 رأس المال المادي في الدول العربية

أولاً: مصادر تمويل التنمية: الأصل في تمويل التنمية هو الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل على أن يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية حال عدم كفاية المصادر المحلية للوفاء بمتطلبات العملية الإنمائية. وبالنظر إلى مصادر التمويل في الدول العربية فتتمثل في كل من **المدخرات المحلية**، الضرائب، الدين العام المحلي والخارجي، المساعدات الإنمائية الإقليمية والدولية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ونظراً لمحدودية موارد التمويل المحلية في أغلب دول المنطقة العربية وقصورها في تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة، تزايد دور المصادر الخارجية للتمويل خلال العقود الأخيرة. وفقاً لتقرير "تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية"، تحتاج المنطقة العربية إلى أكثر من 230 بليون دولار سنوياً لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تتضمنها رؤية التنمية 2030. وقد تم تقدير الفجوة التمويلية السنوية بأكثر من 100 بليون دولار، خاصة في ظل انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى دول المنطقة منذ عام 2011 نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي قدرت آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي بنحو 900 بليون دولار (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2018). ويوضح الجدول التالي الانخفاض في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الواردة إلى عدد من الدول العربية خلال فترة الدراسة. ورغم التحسن النسبي الذي حققته بعض الدول مثل الإمارات ومصر، إلا أنه لا يعوض التراجع المناظر في المؤشرات في الدول الأخرى.

جدول رقم (1): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%) في الدول العربية خلال الفترة (2000- 2019)

الدولة	2000	2005	2010	2015	2019
مصر	1.29	5.69	2.98	2.18	2.82
تونس	2.20	2.43	3.43	2.32	2.18
الجزائر	0.51	1.11	1.43	-0.35	0.79
المغرب	1.08	2.64	1.69	3.22	1.35
السعودية	0.10	3.68	5.53	1.24	0.59
الإمارات	-0.48	5.96	3.04	2.39	3.36
البحرين	4.01	6.57	0.61	0.21	2.43

الدولة	2000	2005	2010	2015	2019
العراق	0.00	1.03	1.01	-4.54	-1.41
الأردن	10.68	15.60	6.37	4.22	2.11
الكويت	0.04	0.29	1.13	0.27	0.073
لبنان	5.96	15.46	9.65	4.32	3.81
ليبيا	0.37	2.28	2.36	..	..
قطر	1.42	5.61	3.73	0.66	-1.48

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، http://dhaman.net

وتشير بيانات الجدول السابق إلى انخفاض نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الدول محل الدراسة خلال الفترة المشار إليها. على سبيل المثال، انخفضت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 80% (من 10.68% عام 2000 إلى 2.11% عام 2019)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى بعض أوجه القصور في مناخ الاستثمار والحاجة إلى تبني سياسات لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما انتبهت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقق زيادة ملحوظة في نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة. وقد شهدت بعض الدول العربية معدلات سالبة بما يعكس زيادة تدفقات الاستثمار إلى خارج الدولة عن التدفقات إلى داخل الدولة، وهو الحال في دولة العراق التي شهدت اضطرابات سياسية حادة خلال الفترة محل الدراسة، وأيضاً دولة قطر نظراً لما واجهته من مواقف دولية معارضة لبعض توجهاتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أدى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أغلب الدول العربية على زيادة حجم الديون الخارجية لتلك الدول حيث لترتفع متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 27% عام 2000 إلى 42.7% بنهاية عام 2019 (البنك الدولي، 2020). وهو ما يظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة العربية (2000- 2019)

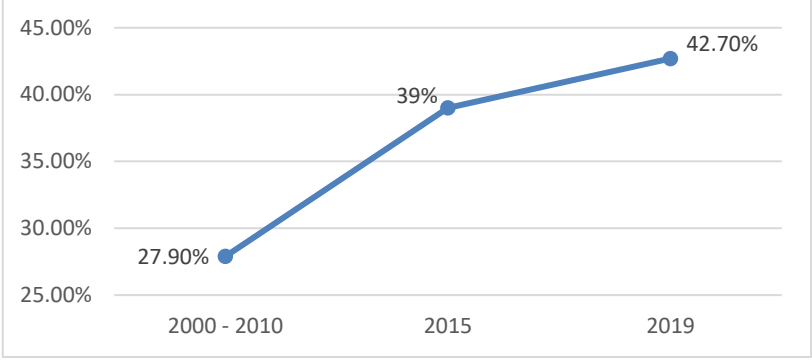

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2019.

حاصل ما تقدم هو انخفاض حجم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية، ومن أهمها تدفقات الاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية. يضاف إلى ذلك تذبذب حجم المعونات والمساعدات الخارجية واتجاه أغلبها لعلاج المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة. ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى إحلال مصادر التمويل المحلية محل المصادر الخارجية لتمويل مشروعات التنمية وتنفيذ برامجها. ولكن، شهدت المنطقة انخفاضاً حاداً في حجم المصادر المحلية لتمويل التنمية مثل: الاقتراض الحكومي، الضرائب، الادخار المحلي حيث انخفض صافي الدين العام المحلي (الإقراض المحلي- الاقتراض المحلي) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول العربية خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2000-2020)

	2000	2005	2010	2015	2020
الجزائر	9.7	13.6	0.0	-15.3	-15.0
البحرين	7.6	2.9	-5.8	-18.4	-15.7
مصر	1.3	-6.7	-7.4	-10.9	-7.7
العراق	n/a	4.1	-4.2	-12.8	-22.3
الأردن	-4.1	-5.6	-8.0	-8.5	-6.7

	2000	2005	2010	2015	2020
الكويت	31.6	43.3	26.0	5.6	−11.3
لبنان	−24.0	−8.6	−7.5	−7.5	−15.3
ليبيا	14.1	31.4	12.5	−130.8	−7.2
موريتانيا	,,,	−3.2	−0.5	−2.4	−2.6
المغرب	−2.1	−5.9	−4.3	−4.2	−7.1
عمان	13.9	12.8	5.6	−15.9	−16.9
قطر	4.7	10.7	6.8	4.5	5.3
السعودية	3.2	18.0	4.4	−15.8	−12.6
السودان	−0.7	−1.9	0.1	−3.8	−16.9
سوريا	−1.4	−4.4	−7.8	n/a	n/a
تونس	−3.4	−2.7	−0.5	−5.2	−4.3
الإمارات	10.6	16.0	0.6	−3.4	−11.1
اليمن	6.1	−1.8	−4.1	−10.0	−8.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2021

ويمكن إرجاع تقييد قدرة الحكومات على الاقتراض محلياً إلى تواضع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع متوسط معدلات التضخم وانعكاسات ذلك على الدخول الحقيقية، والتي انعكست بدورها أيضاً على حجم الادخار المحلي، حيث انخفض متوسط حجم الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من نحو 41% خلال الفترة (2005– 2010) إلى 32.8% عام 2019.

شكل رقم (2): الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة (2000- 2019)

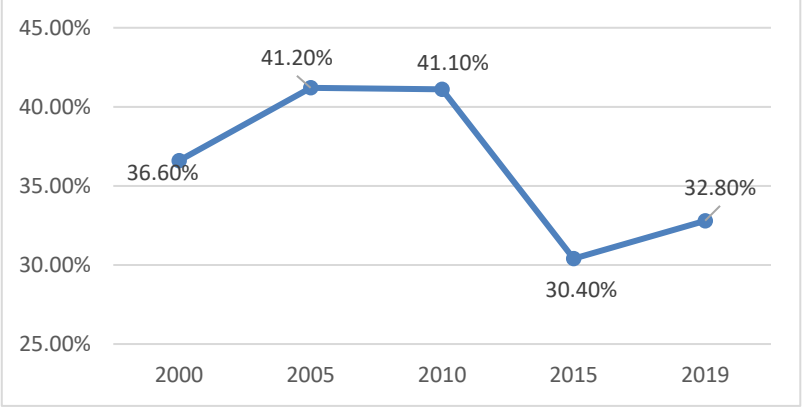

المصدر: الباحثة استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (2000- 2019)

وتزداد صعوبة توفير الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية في ظل انخفاض الحصيلة الضريبية كمصدر أساسي للإيرادات العامة في أغلب الدول العربية، وذلك نظراً لارتفاع معدلات الفقر في تلك الدول سواء فيما يتعلق بالفقر المحلي أو بالفقر المدقع مقاساً بنسبة الأفراد تحت خط الفقر العالمي كنسبة من عدد السكان والمقدر بما قيمته 1.9 دولار للفرد يومياً، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3): معدلات الفقر المطلق والنسبي لعدد من الدول العربية عام 2019

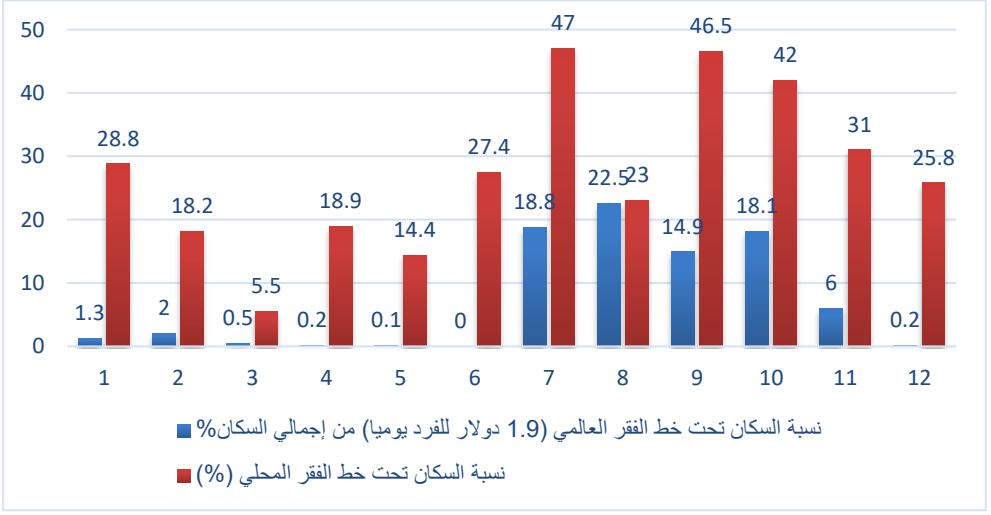

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تقرير التنمية البشرية 2020

ويمثل قصور الموارد التمويلية تحدياً يواجه دول المنطقة العربية، وهو ما يمكن مواجهته من خلال تبني سياسة تمويلية متكاملة من شأنها إصلاح الاختلالات في هيكل وحجم التمويل القائم بما يكفل تعزيز وحشد الموارد المحلية والاعتماد عليها كمصدر أساسي لتمويل التنمية، فضلاً عن ضرورة تحقيق التخصيص الأمثل للموارد التمويلية لكل من المصادر المحلية والمصادر الخارجية للتمويل. كما يتطلب الأمر تبني سياسات اقتصادية من شأنها التغلب على التحديات والعقبات التمويلية التي تقف حائلاً أمام تنفيذ أهداف وبرامج التنمية. أيضاً ينبغي العمل على جذب وإدارة مخصصات صناديق تمويل التنمية العربية والدولية والقطاع الخاص، وذلك من خلال اتخاذ سياسات وتدابير تنظيمية وإجراءات مالية تستند إلى الشفافية والاستقرار التشريعي بما يكفل تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الادخار وجذب الاستثمارات المحلية. كذلك بجب تشجيع القطاع المصرفي على تمويل المشروعات التنموية من خلال الحوافز التي يمكن أن تقدمها الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بتمويل وتنمية ذلك القطاع أو من خلال مشاركة الحكومة والقطاع الخاص للقطاع المصرفي في المشروعات التي تنطوي على معدلات مخاطرة مرتفعة.

ثانياً: الموارد الطبيعية وآليات التخصيص الأمثل لها: تعاني دول المنطقة العربية–مثل كثير من دول العالم النامي– من مشكلة الندرة النسبية للموارد الطبيعية ومحدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للأفراد، ويؤدي ذلك إلى تطوير واستحداث أساليب تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة. وتتطلب استدامة التنمية الاقتصادية في إطار السعي إلى تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية والحد من التلوث البيئي الذي يعد ملازماً لعملية التنمية وأحد أهم تأثيراتها. كذلك تواجه الدول العربية مشكلة نقص المياه كأحد أهم الموارد الطبيعية المتجددة، وكذلك المشاكل المتعلقة بالبيئة ومدى استدامة استهلاك الموارد الطبيعية مثل مشكلات تدهور التربة وقطع الغابات والتصحر وتغير المناخ. ويزداد الأمر صعوبةً في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني بسرعة تفوق قدرة الموارد الطبيعية المتجددة على مواكبتها، والتي تعد إحدى أهم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية حيث بلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية نحو 1.9% خلال الفترة (2015–2020) مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، كما يسهم

في زيادة التوسع العمراني على حساب مساحة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة (Sibaii AL. &Jnad D., 2006)

وتتطلب مواجهة التحديات المشار إليها تخصيصاً جيداً للموارد الطبيعية وإدارة واعية لنظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك السائدة بما يتسق وأهداف التنمية المستدامة، ويتطلب ذلك إجراءات لتقليل معدلات التلوث البيئي الناتجة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة حيث تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول غير النفطية كمتوسط للفترة (2010– 2019) مقاساً بوحدة الانبعاثات (كيلوجرام) لكل وحدة من القيمة المضافة من الناتج (مقاسة بالدولار الأمريكي)، وذلك رغم محدودية حجم القطاع الصناعي بها.

شكل رقم (4): انبعاثات CO_2 لكل وحدة من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (2010– 2019)

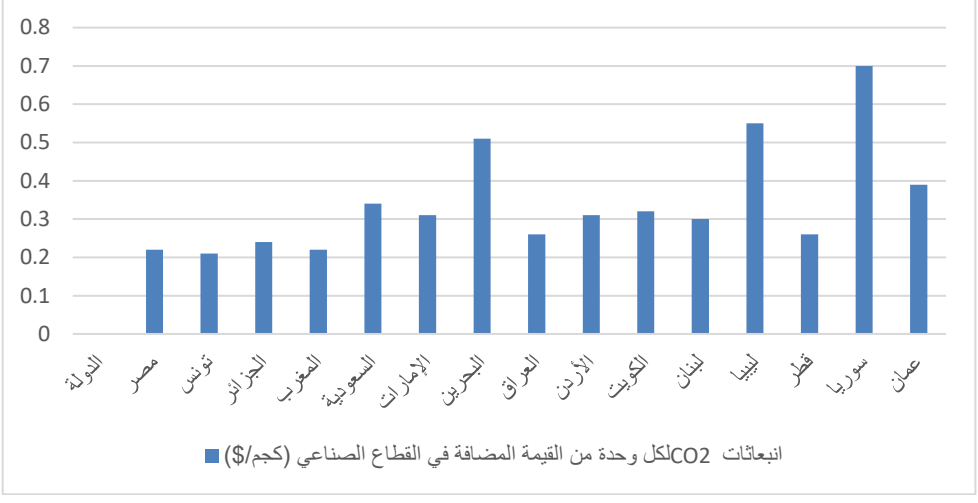

المصدر: تم احتساب متوسط الفترة من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (2010– 2019)

ويعكس ذلك أهمية استخدام أدوات السياسة الاقتصادية كالحوافز والدعم والغرامات والضرائب وغيرها لتوجيه المؤسسات الإنتاجية نحو تخفيض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه وتبني سياسات بيئية تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة اتساقاً مع مبدأ الاستدامة.

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي والتنافسية الدولية: رغم أهمية دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين القدرات التنافسية، إلا أن تركز الصادرات السلعية للدول العربية في عدد محدود

من المنتجات– أغلبها سلع أولية ونصف مصنعة– وعدم قدرة أغلب الدول على تنويع صادراتها يمثل إحدى أهم نقاط ضعف الاقتصادات العربية، وهو ما يستلزم العمل على تنويع المنتجات التصديرية وتطويرها للحصول على حصص مناسبة في الأسواق المستهدفة. وفيما يخص التجارة البينية السلعية في المنطقة العربية، ارتفعت الصادرات البينية خلال عام 2018 لمنطقة التجارة الحرة العربية بنحو 1.6% وانخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنحو 4.54%، كما ازدادت حصة الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي، بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير (عبد المنعم وآخرون، 2019). ورغم زيادة حصة المنطقة العربية في التجارة العالمية من 4.4% عام 2000 إلى 4.9% عام 2019 (البنك الدولي، 2020)، إلا أن تلك الزيادة تعتبر محدودة ولا تلبي التطلعات الإقليمية بشأن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في ظل الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة وتنامي قوى العولمة الاقتصادية. من ناحية أخرى، تدهور الوضع النسبي للمنطقة العربية في مجال بيئة الأعمال نتيجة ضعف الجهاز الإداري والتنظيمي، وصلابة القوانين وانتشار الفساد الإداري مما يعوق الاستثمار. كذلك يشير التحليل القطاعي للهيكل الاقتصادي في الدول العربية خلال العقد الثاني من القرن الحالي إلى استحواذ قطاع الخدمات على أكثر من ثلثي العمالة يليه قطاع الزراعة (شكل 5–أ). وبينما يكون نصيب قطاع الصناعة من العمالة محدوداً في أغلب الدول محل الدراسة، تشير البيانات كذلك إلى عدم تنوع هيكل الإنتاج الصناعي والاعتماد على إنتاج السلع الأولية على حساب الصناعات عالية القيمة المضافة حيث تمثل الصناعات الاستخراجية أكثر من 30% من الناتج الصناعي في الدول العربية مقابل 10% فقط للصناعات التحويلية (شكل 5–ب)، وهو ما ارتبط بانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة نتيجة انخفاض إنتاجية عنصر العمل (شكل5–ج).

شكل رقم (5): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة والناتج والقيمة المضافة في الدول العربية عام 2019

شكل رقم (5-أ): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة في عدد من الدول العربية 2019

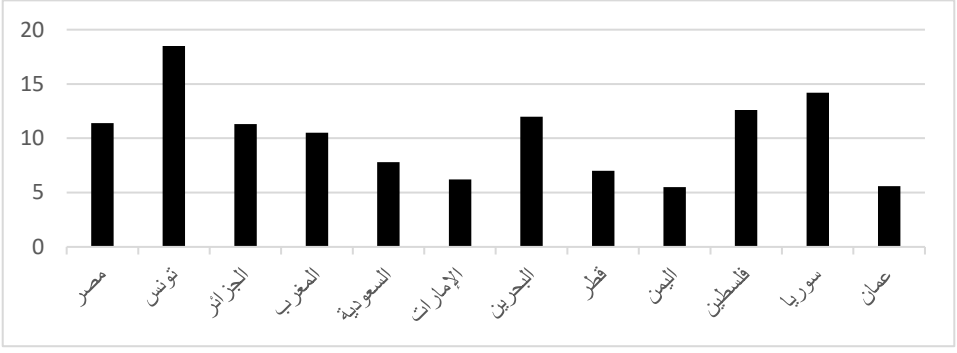

شكل رقم (5-ب): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية 2019

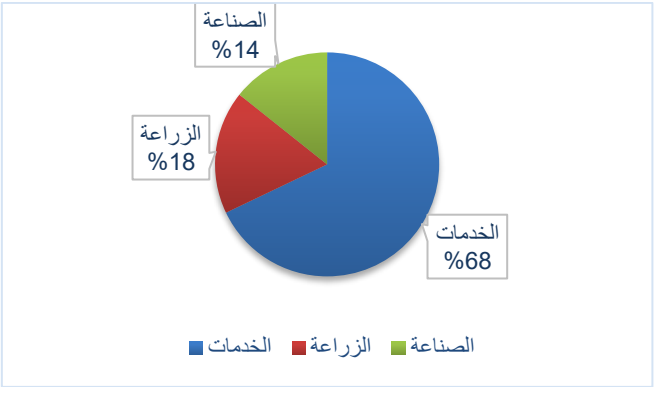

شكل رقم (5-ج): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في عدد من الدول العربية 2019

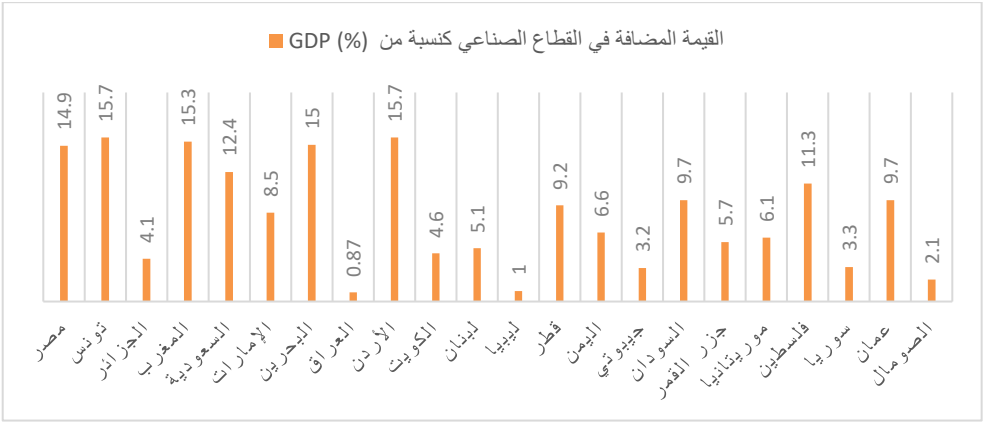

المصدر: تم إعداد الشكل رقم (5: أ، ب، ج) من تقرير التنمية العربية المستدامة، الاسكوا، 2020

من ناحية أخرى، تعاني أغلب دول المنطقة العربية من اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة وضعف الاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ضعف البنية التحتية التقنية وانخفاض حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج (شكل 6) وكذلك تراجع مؤشرات الحاكمية وفعالية المؤسسات وتدني مستويات التعليم مما أسفر عن تدني فرص أغلب الاقتصادات العربية في المنافسة في الأسواق الدولية (عبد الخالق، 2017).

شكل رقم (6): نسبة المنفق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي لعدد من الدول العربية 2018

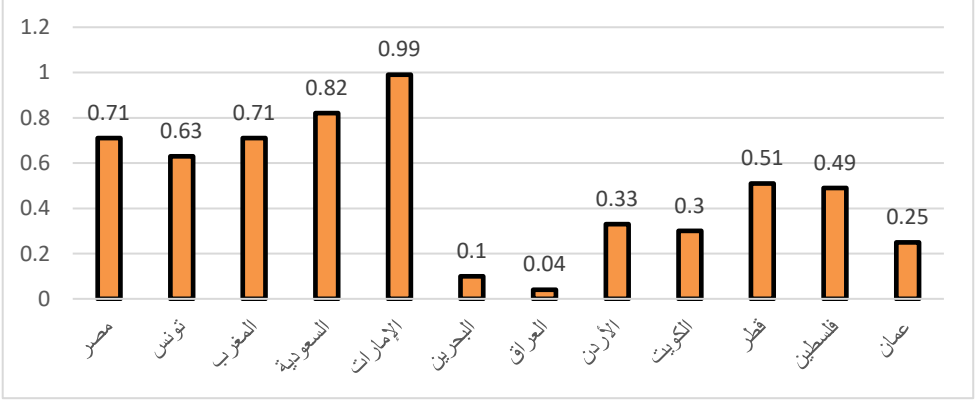

المصدر: نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في الدول العربية 2018، الاسكوا 2019

لمواجهة التحديات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية، يتعين على الدول العربية وضع خطة طويلة الأجل لتطوير القطاع الخارجي وتحسين التنافسية الدولية من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي بما يتضمنه ذلك من تنويع الهيكل الإنتاجي وتطوير الإنتاجية وإبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين المنطقة العربية والكيانات الاقتصادية الكبري مثل الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون الاقتصادي.. وغيرها، تزامناً مع تشجيع التجارة البينية داخل المنطقة العربية بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية تمهيداً لإقامة كيان أشمل للتعاون العربي سواء في شكل اتحاد جمركي أو سوق عربية مشتركة.

3-1-2 رأس المال غير المادي في الدول العربية

أولاً: الموارد البشرية: يمثل الاعتماد المفرط للدول العربية على الموارد الطبيعية والمصادر غير المتجددة أحد أهم أوجه المعوقات أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل قصور رأس المال المادي عن تلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة. وهنا تبرز أهمية الاعتماد على رأس المال البشري وإعداده جيدا للمشاركة في عملية التنمية، خاصة وأن البشر هم صانعو التنمية والمستفيدون منها. ويتعين على الحكومات العربية الاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة، من ذلك على سبيل المثال تجارب الصين واليابان والاقتصادات الواعدة في جنوب شرق آسيا التي قد حققت معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتحتل موقعاً متقدماً بين دول العالم ارتكازاً إلى ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها في اتجاهين متوازيين: الأول هو تنمية القدرات البشرية من خلال سياسات التعليم والتدريب والصحة، والثاني هو الاستفادة منها في زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة وتحسين الأداء الاقتصادي. ويقوض قدرة الدول العربية على الاستثمار في رأس المال البشري وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية عدة عوامل، منها:

أ- زيادة النمو السكاني بمعدلات تفوق قدرة الحكومات على زيادة الإنفاق العام على التعليم والتدريب والرعاية الصحية لمواكبتها حيث تنمو قوة العمل في المنطقة العربية بمتوسط 2.5% سنوياً، بينما لا تتعدى الزيادة في حجم المنفق على سياسات التعليم والصحة 1% سنوياً (البنك الدولي،

(2020). ويوضح الشكل التالي نسبة الإنفاق على التعليم في عدد من الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شكل رقم (7): نسبة المنفق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي لعدد من الدول العربية 2018

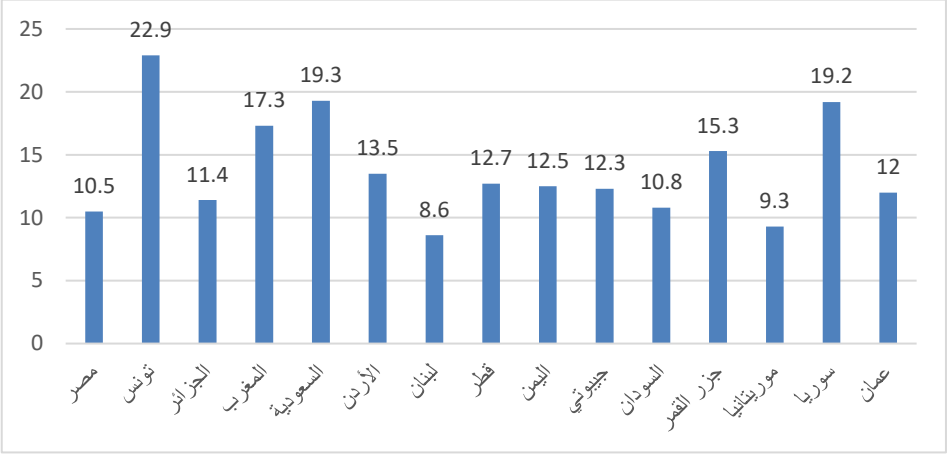

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020

ب- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب ذوي التعليم المرتفع خاصة حيث بلغ معدل البطالة بين حاملي الشهادات العليا متوسط يعادل 20%، وهو ما يؤدي إلى انخفاض العائد من الاستثمار في التعليم. ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة ظاهرة هجرة العقول واستقطاب الدول المتقدمة للكفاءات وذوي المهارات النادرة من المنطقة العربية، فضلاً عن انخفاض إنتاجية عنصر العمل خاصة في القطاع العام الذي يعاني من انخفاض الإنتاجية ويعمل به أكثر من 30% من القوة العاملة في المنطقة تزامناً مع عدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق فرص عمل كافية. ويتعارض ذلك مع هدف توفير فرص عمل لائقة للجميع كأحد أهداف التنمية، ويوضح الشكل التالي معدلات البطالة لعدد من الدول العربية عام 2019:

شكل رقم (8): نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي قوة العمل في الدول العربية (%) عام 2019

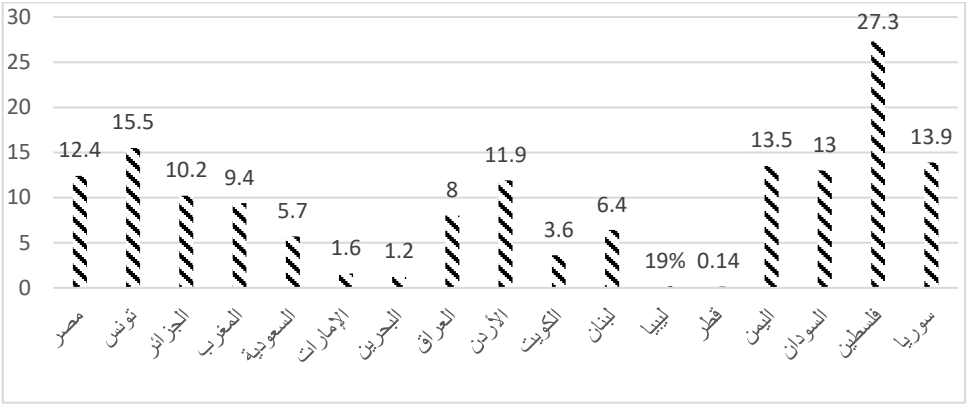

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2019

ج- **زيادة نسبة النساء إلى الرجال كنسبة من عدد السكان:** أدى ارتفاع معدلات البطالة والتوسع في الصناعات كثيفة رأس المال لملاحقة التطورات العالمية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة حيث يزيد معدل بطالة المرأة عن معدل البطالة بين الرجال بنحو 30% كمتوسط للمنطقة العربية، وتتسع تلك الفجوة في كل من البحرين وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية حيث تصل النسبة إلى نحو 60% كمتوسط للدول الأربع. أيضاً يلاحظ أنه بينما بلغت معدلات البطالة بين حاملي الشهادات العليا 13.1% للذكور ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى أكثر من 30% للإناث **(منظمة العمل العربية، 2019)**. ويتعارض ذلك مع أحد الأهداف الإنمائية الحاكمة، والمتمثل في المساواة بين الجنسين والحد من فجوة النوع الاجتماعي.

ويتطلب تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية لتعويض محدودية وقصور الموارد المادية التركيز على كفاءة سياسات التنمية البشرية، وليس فقط حجم المنفق على تلك السياسات أو نسبته إلى الناتج المحلي على أن يتم تخصيص الموارد االمادية الموجهة للإنفاق على تنمية العنصر البشري وفقاً لمعدلات العائد من الاستثمار البشري كمؤشر لتقييم فعالية السياسات. أيضاً ينبغي منح مزيد من الاهتمام لسياسات التدريب باعتبارها سياسات مكملة لسياسات التعليم تعمل على التنسيق بين المنظومة التعليمية وسوق العمل وتقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، وهو ما يمكن أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة إنتاجية عنصر العمل وبالتالي زيادة العائد من الاستثمار في التعليم. وينطبق الأمر أيضاً على سياسات الرعاية الصحية حيث أوضحت العديد من

الدراسات وجود علاقة طردية معنوية بين كل من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة حيث يؤثر الوضع الصحي للفرد في إنتاجيته، وهو ما ينعكس بدوره على معدل التنمية الاقتصادية التي تستطيع الدولة تحقيقه سنوياً، خاصة في ظل تواضع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول المنطقة عام 2019 نتيجة انخفاض معدل النمو في الناتج السنوي عن معدل الزيادة السكانية.

شكل رقم (9): معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2019

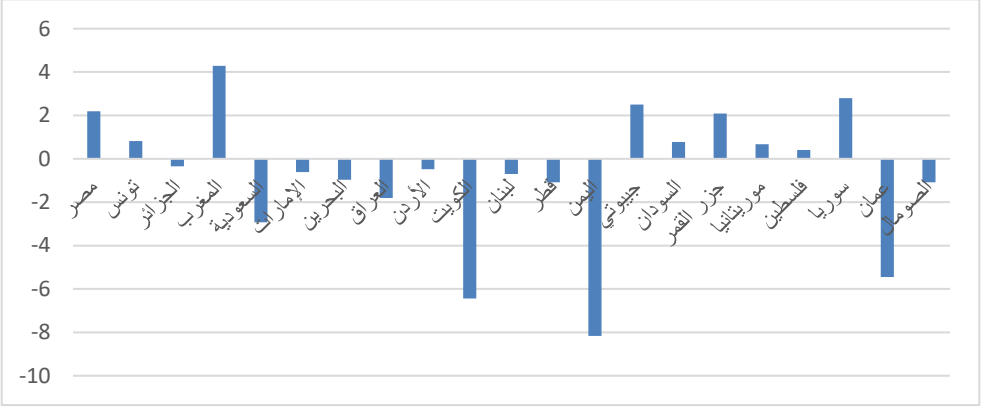

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2019

ثانياً: اقتصاد المعرفة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعهدت الدول العربية بالعمل نحو تحقيق مجتمع المعلومات من خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بهدف الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمع معلومات يتسق وطوحات التنمية بحيث يستطيع كل فرد فيه استخدام المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها ومشاركتها مع الآخرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة، وكذلك تحسين الوصول إلى الخبرات الفنية والتكنولوجيات الإنتاجية وتطويرها ونقلها **(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، ص24)**. وتشهد مؤشرات أغلب الدول العربية تراجعاً في مجال بناء واستدامة اقتصاد المعرفة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك نتيجة التحديات المرتبطة بهشاشة البيئة الاقتصادية والمؤسسية، وضعف منظومة التعليم والتدريب، والافتقار إلى سياسات حفز الابتكار، وضعف الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وقصور البنية التحتية اللازمة لتبني أسس الاقتصاد المعرفي. ذلك أن اقتصادات المنطقة قد ارتبطت لفترة طويلة بإنتاج النفط والسلع الزراعية مما انعكس سلباً على صناعة التكنولوجيا وتطوير نظم

المعلومات. على سبيل المثال، لا تتعدى نسبة النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس والأكاديميين في الجامعات العربية 10% من إجمالي المهام الأكاديمية، في حين تصل هذه النسبة إلى نحو 50% في الدول المتقدمة. يضاف إلى ذلك اتساع الفجوة بين البحوث العلمية والاحتياجات التنموية، ومن ثم ضعف المردود الإيجابي للإنفاق على البحث العلمي على معدل نمو الناتج المحلي. وتحتاج الدول العربية إلى منح مزيد من الاهتمام وقدر أكبر من الموارد للاستثمار في التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير والابتكار بما من شأنه تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة (صندوق النقد العربي، 2019).

ثالثاً: توفير إطار مؤسسي ملائم وبيئة أعمال داعمة للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة: تشهد مؤشرات أداء المنطقة العربية في مجال بيئة الأعمال والإطار المؤسسي تحسناً نسبياً في كل من عمان وقطر والبحرين والإمارات مقابل تراجع المؤشرات المناظرة في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، إلا أن أداء تلك الدول يعد مقبولاً مقارنة بالمتوسط العالمي. أما الدول العربية الأخرى، فلا تزال مؤشراتها أقل كثيرا من المتوسط العالمي حيث يعاني الإطار المؤسسي الذي يحكم النشاط الاقتصادي في تلك الدول العديد من أوجه القصور مثل: تعقد الإجراءات الإدارية، وعدم توافر الشفافية، وانخفاض درجة الحماية اللازمة لحقوق المستثمرين، وهو ما يؤدي إلى ضعف الحافز أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، وإحجام القطاع الخاص عن المشاركة في مشروعات التنمية. وتوضح المؤشرات المعنية بقياس مناخ الأعمال في الدول المختلفة تراجع كل من مؤشر سهولة البدء في المشروع ومؤشر حماية وتنفيذ التعاقدات ومؤشر حماية حقوق المستثمر لتحتل المنطقة العربية المراكز 119، 116، 138 في الترتيب العالمي للثلاث مؤشرات على الترتيب، وذلك من أصل 190 دولة تتنافس في تحسين مؤشرات أدائها في مناخ بيئة الأعمال (البنك الدولي، 2018). وربما يمثل قطاع المشروعات الصغيرة طوق نجاة لدول المنطقة في هذا الأمر، وذلك لما يمكن أن يقدمه ذلك القطاع من فرص لتحسين الوضع التنافسي العالمي، فضلاً عن مساهمته في الإسراع بإنجاز الأهداف الإنمائية المتعلقة بتقليل معدلات الفقر والبطالة وتقليل فجوة النوع الاجتماعي وتنويع الهيكل الإنتاجي.. وغيرها.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يعمل في المشروع الصغير أقل من 10 عمال، بينما يعتبر المشروع متوسطاً حين يعمل به من 10 عمال إلى 99 عاملاً، وإذا زاد عدد العمال عن 99 عامل

يصنف المشروع ضمن المشروعات الكبيرة. ويمكن أيضا اعتبار المشروعات التي يعمل بها أقل من 9 عمال هي مشروعات متناهية الصغر، والتي يعمل بها ما بين 10 عمال و49 عاملاً مشروعات صغيرة، على أن يتم تصنيف المشروع ضمن المشروعات المتوسطة إذا عمل به ما بين 50، 249 عامل ليدخل في إطار المشروعات الكبيرة كل مشروع يزيد عدد العمال فيه عن 250 عامل **(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017)**. وتصل نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المستوردة للبترول، والتي تصنف على أنها ذات هياكل قتصادية متنوعة، إلى نحو 80% من إجمالي الناتج المحلي، بينما لا تتعدى هذه النسبة 22% في الدول التي تعتمد على البترول كمصدر أساسي للناتج. ويؤكد ذلك دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. كما يسهم ذلك القطاع بحوالي من 10% إلى 49% من فرص العمل في القطاع الرسمي في المنطقة العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60% مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع. وتسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80% تليها تونس بنسبة 73%، ثم الإمارات بنسبة 49% **(صندوق النقد العربي، 2019)**.

وتتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول العربية في القطاع الخدمي، وتستهدف الأسواق المحلية رغم قدرة ذلك القطاع– إذا منح التمويل الكافي– على اختراق الأسواق العالمية وزيادة القدرات التصديرية والتنافسية في الاقتصاد العالمي، وهو ما أثبتته تجربة الصين ودول أخرى عديدة في هذا الشأن.

3-2 فرص وآفاق التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية

تمثل المنطقة العربية منطقة متنوعة جغرافياً وديمغرافياً واقتصادياً حيث يبلغ عدد الدول العربية 22 دولة، منها 12 دولة في قارة آسيا وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، فلسطين، الأردن، العراق، لبنان، سوريا، عمان، اليمن، البحرين، بالإضافة إلى 10 دول في قارة أفريقيا وهي: مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، ليبيا، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي، الصومال. وتمتد المنطقة العربية على مساحة قدرها 13.15 مليون كيلومتر مربع. أما ديمغرافياً، فيبلغ عدد سكان الدول العربية مجتمعة 337 مليون نسمة أكثر من 60% منهم في سن العمل مما يجعلها ثاني أكثر

المناطق شباباً في العالم بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (صندوق النقد العربي، 2011). كذلك تشهد المنطقة تنوعاً في الموارد الطبيعية والبنيات الاقتصادية ومستويات الدخول والمهارات البشرية. وتزامناً مع ذلك التنوع بما ينطوي عليه من فرص للتنمية في المنطقة، تجمع دول المنطقة العديد من القواسم المشتركة التي يمكن أن تعكس تنسيقاً لسياسات وبرامج التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة لدول المنطقة. وحتى تتمكن الدول العربية من الاستفادة مما تمتلكه من مقومات وما يتاح لها من فرص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي عليها الاستفادة من الفرص المتاحة لها في هذا الصدد، وذلك من خلال بناء استراتيجية متكاملة للتنمية المشتركة في المنطقة تركز على الأهداف الحاكمة وتنطلق منها إلى باقي الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتاح لدول المنطقة فرص الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ورأس المال غير الملموس الذي تتمتع به المنطقة بوفرة، والذي يمكن الاستناد إليه عوضاً عن القصور في الموارد المادية، وهو ما يمكن الانطلاق منه إلى آفاق تنموية جديدة من خلال تشجيع البحوث العلمية وتبادل الخبرات التكنولوجية بين دول المنطقة، بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق توجهات الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. كذلك تنطوي الأهداف الإنمائية المشتركة على فرص قيام الحكومات العربية بالتنسيق فيما بينها لوضع خطط عمل مناسبة للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة ونقل الخبرات التكنولوجية وممارستها في القطاعات المختلفة لتحسين الإنتاجية وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز مشاركة كافة فئات المجتمع في العملية الإنمائية. وفي ظل التأثير المتبادل بين التكنولوجيا والتعليم يمكن للمنطقة العربية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتطوير التعليم وتحسين الخدمة التعليمية المقدمة واتساع نطاقها لتشمل كافة الفئات. ويتوافق ذلك مع الأهداف الرابع والخامس والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر من حيث ضمان التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والنمو الشامل، وتشجيع الابتكار وتقليل فجوة التنمية، واستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك.. وذلك أخذاً في الاعتبار الطبيعة التداخلية لأهداف التنمية والتي يمكن اعتبارها إحدى الفرص القوية على طريق تحقيق التنمية في المنطقة العربية من خلال استغلال الإمكانات المختلفة لكل دولة بما يدعم الأهداف الإنمائية على المستوى الإقليمي.

4- النتائج والتوصيات

4-1 النتائج

أسفر تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتقييم مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تتضمنها رؤية التنمية (2030) عن **استخلاص النتائج الآتية:**

1- يواجه أغلب الدول العربية تحديات تتعلق بالندرة النسبية للموارد الطبيعية في مواجهة المتطلبات التنموية المتزايدة، والتي يزيد من حدتها زيادة النمو السكاني بمعدلات تفوق قدرة الموارد على استيعابها. يضاف إلى ذلك محدودية مصادر تمويل التنمية سواء المحلية أو الخارجية لتتسع فجوة تمويل التنمية في المنطقة إلى نحو 250 مليون دولار سنوياً.

2- رغم الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إلا أن مؤشرات دول المنطقة تشهد تراجعاً في العديد من المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع، وتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج تلبي متطلبات الاستدامة، وتشجيع الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقليل فجوة التنمية بين دول العالم.

3- يمثل الاستثمار في الموارد البشرية ورأس المال غير المادي طوق النجاة للمنطقة العربية حتى تتمكن من الخروج من دائرة الدول الأقل نمواً والالتحاق بركب التنمية. ذلك أن الاستثمار في العنصر البشري وتنمية الموارد غير المادية من خلال التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتنمية البنية المؤسسية والإدارة الجيدة لرأس المال غير الملموس محلياً وإقليمياً يمكن أن يعوض القصور في الإمكانات المادية لأغلب دول المنطقة.

4- تنطوي عملية التنمية في المنطقة العربية على كثير من الفرص غير المستغلة، والتي يمكن الاستفادة منها إذا تم تنسيق السياسات وصياغة الخطط الإنمائية على مستوى إقليمي تزامناً مع المستوى القطري، سواء فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد المادية أو الإدارة الجيدة للموارد غير المادية. ذلك أن العلاقة التكاملية بين الدول العربية في مجالات الإنتاج والتجارة الخارجية، والتعليم، والتوظف، والاستثمار.. وغيرها سوف تسهم بلا شك في تعزيز قوة الاقتصاد

العربي وتعزيز فرص اندماجه في الاقتصاد العالمي وتحسين الوضع التنافسي للمنطقة العربية دولياً، وهو ما ينعكس بدوره على قدرة دول المنطقة على تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة.

4-2 التوصيات

في ضوء النتائج المشار إليها يمكن استخلاص عدد من التوصيات، في مقدمتها ما يلي:

1. ينبغي أن تمثل تنمية وإدارة رأس المال غير المادي والتخصيص الأمثل للموارد البشرية والمعرفية هدفاً رئيسياً أمام متخذي القرار وصناع السياسات الإنمائية في الدول العربية، على أن يتم التخطيط لسياسة موحدة للمنطقة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات المختلفة لكل دولة على المستوى الإقليمي، تزامناً مع تفعيل دور الموارد البشرية من خلال تطوير كفاءة كل من المنظومة التعليمية والصحية وإتاحة فرص التدريب لإكساب الأفراد المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، على أن يتم التعاون إقليمياً لإعداد برامج تدريبية مشتركة على مستوى المنطقة ككل.
2. دعم الابتكار وتوطين التكنولوجيا من خلال التركيز على تطوير البحث العلمي وتسهيل عملية تبادل المعلومات، وهو ما ينعكس بدوره على الوضع التنافسي للمنطقة العربية عن طريق زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات وتطويرها لتحسين تنافسية المنتج العربي في الأسواق العالمية.
3. توفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية، وذلك من خلال تقوية الأطر المؤسسية والاستثمار في مشروعات البنية التحتية بما يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص، مع التركيز على تذليل العقبات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستغلال قدرة ذلك القطاع على تنويع الإنتاج والصادرات وتوليد قيمة مضافة عالية وتحسين الكفاءة الإنتاجية. يضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح القطاع الإداري ومواجهة الفساد وتطبيق ممارسات أفضل في الإدارة والحوكمة، تزامناً مع العمل على استقرار الأوضع الاقتصادية والسياسية في المنطقة لما له من انعكاسات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على تحقيق أهداف التنمية.

4. تنسيق سياسات سوق العمل على المستوى الإقليمي من خلال تصميم برامج مشتركة للتدريب والإعداد المهني من شأنها تحقيق التوافق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل على مستوى المنطقة ككل. ويتطلب ذلك تنسيق سياسات الأجور والهجرة وإدارة النمو السكاني على المستوى الإقليمي أيضاً. يضاف إلى ذلك وضع خطة إقليمية طويلة الأجل لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتوفير الموارد اللازمة لتنمية دور ذلك القطاع في امتصاص فائض العمل وخلق فرص عمل لائقة على المستوى الإقليمي وفي داخل كل دولة على حدة، فضلاً عن زيادة مستويات الدخول وزيادة القدرة التنافسية للمنطقة العربية في الاقتصاد العالمي. ويتوافق ذلك المحور مع الأهداف الأول والثالث والثامن من أهداف رؤية التنمية 2030 والمعنيين بالقضاء عل الفقر، تحسين أنماط المعيشة، نمو مستدام وفرص عمل لائقة على الترتيب.
5. إجراء إصلاحات هيكلية في البنية المؤسسية على مستوى كل دولة تمهيداً لإقامة بنية مؤسسية عربية قوية تستند إلى دور فعال للحكومات في تطوير البنية التحتية وتشجيع التكنولجيا والابتكار، ودعم القطاع الخاص وتنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية بما يكفل استقرار اقتصاد المنطقة وتنوعه واستدامة عملية التنمية على المستوى القطري والإقليمي. ويدعم ذلك كل من الهدفين الثامن والتاسع فيما يتعلق بتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتطوير البنية التحتية وتشجيع الابتكار.
6. تسريع وتيرة اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي وإزالة العوائق أمام التجارة البينية من خلال التوسع في عقد الاتفاقات التجارية الاقليمية وتعزيز دورها في تأمين الاتفاقيات الدولية حيث تؤدي التكتلات الإقليمية إلى تحسين الوضع الخارجي للمنطقة في مواجهة التكتلات العالمية. ومن ناحية أخرى، تصبح الاتفاقيات الإقليمية أكثر فعالية إذا تزامنت مع انفتاح تجاري على المستوى العالمي. ويتوافق ذلك مع تحقيق الهدفين العاشر والسابع عشر من الأهداف الإنمائية، والمعنيين بتقليل فجوة التنمية والحد من التفاوتات بين الدول، ودعم أوجه التعاون الدولي لتحقيـق التنمية المستدامة.

7. تعزيز فرص التعاون الإقليمي في مجال التجارة الخارجية لدعم فرص اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يتخذ التعاون صوراً أقوى للتكامل الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة العربية، اتحاد جمركي عربي، منطقة استثمارية عربية، التكامل النقدي، منطقة تكنولوجية عربية، سوق موحدة للمنتجات المعرفية.. وغيرها من صور التعاون الإقليمي على نحو يعزز القدرات التنافسية للمنطقة في مواجهة التكتلات والاندماجات العالمية.
8. الشراكة العربية في تنفيذ الاستثمارات التنموية الضخمة التي تحتاج إلى مصادر تمويلية تفوق قدرة كل دولة على حدة، والتي يمكن الاستفادة من عوائدها على المستوى الإقليمي مثل مشروعات البنية التحتية، وذلك تمهيداً لبناء استراتيجية للتنمية الإقليمية يتم تحت مظلتها تنسيق الجهود التنموية القطرية.
9. وأخيراً، ولتعظيم مساهمة رأس المال غير المادي في تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية، تبدو الحاجة ملحة إلى مزيد من الدراسات المستقبلية لاكتشاف وتنمية الموارد غير المادية التي تمتلكها المنطقة العربية، فضلاً عن دراسة آليات التخصيص الأمثل لتلك الموارد فيما يمكن أن يحدث نقلة نوعية في عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أكرم أنور كرارة، نحو تفعيل دور التعليم والتدريب في إعداد الموارد البشرية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة– تقرير التنمية البشرية في الألفية الثالثة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، 2004.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية– آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018.
3. عبير عبد الخالق، " آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مجلد 24، العدد 78، 2017.
4. محمد فتحي عبد الغني، " تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة بني سويف، المجلد 50، العدد 2، 2020.

5. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **صندوق النقد العربي**، 2019.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Armistead, D., "Symposium on community social and economic change in the new economy", **Ball State University**, Muncie, 2011.
2. Alina Neatu, "The Use of Behavioral Economics in Promoting Public Policy", **Theoretical and Applied Economics**, 2015.
3. Bontis N., "National Intellectual Capital Index, A United Nations initiative for the Arab region", **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 5 (1), 2004.
4. Boldov O.N, "The correlation between economic growth and national wealth dynamics with accounting for intangible capital", **Studies on Russian Economic Development**, 21(2), 2010.
5. Benhabib, Jess, and Mark Spiegel, "The role of Human Capital in Economic Development, Evidence from aggregate cross-country data", **Journal of Monetary Economics**,1994.
6. Gustav Ranis., "Economic Growth and Human Development", **World Development Journal**, Vol. 28, No. 2, 2000.
7. Kruja, Alba, "Sustainable Economic Development, a Necessity of the 21st Century", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 4., 2013. DOI: 10.5901/mjss.2013. v4n10p93.
8. OECD, "Small & Medium, Strong Trends in SME Performance and Business Conditions", **OECD Publishing**, Paris, 2017.
9. Robert Dorfman, "Economic development from the beginning to Rostow", **Journal of Economic Literature**, Vol. 29(2),1991.
10. Sudhir Anand & Amartia Sen, "Human Development and Economic Sustainability", **World Development Report**, Vol. 28(12), December 2000.
11. Todaro M. P., & Smith, S., "Economic Development", **Addison-Wesley**, New York, 2006.
12. Upreti, Parash. "Factors Affecting Economic Growth in Developing Countries", **Major Themes in Economics**, 17, 37 -54.

13. Valeria Costantini & Salvatore Monni, "Environment, Human Development and Economic Growth", **Departmental Working Papers of Economics**, University Roma Tre., 2006.

ثالثاً: قواعد البيانات على شبكة الإنترنت

1. Arab Monetary Fund, **Arab Economic Outlook** https://www.amf.org.ae/en/arab-economic-outlook
2. International Monetary Fund, **World Economic Outlook** https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/world-economic-outlook-databases
3. United Nations, **UNDP for Arab States** https://www.arabstates.undp.org
4. United Nations, **United Nations Environment Programs (UNEP)** https://www.unep.org/science-data
5. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **United Nations Data Hub for the Arab Region**, https://data.unescwa.org
6. World Economic Forum, **Global Competitiveness Report** https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020
7. Word Bank, **World Development Indicators**, https://databank.worldbank.org